الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع السنوي ٢٠٢٥ بشأن المناطق الاقتصادية الخاصة الأفريقية

الموضوع:

المناطق الاقتصادية الخاصة الأفريقية: تحفيز الاستثمار الصناعي المستدام ودمج سلاسل القيمة العالمية

كلمة

السيد كلافر غاتيتي

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة

والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

لواندا، أنغولا

٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥

معالي السيد روي ميغينز دي أوليفيرا، وزير الصناعة والتجارة في أنغولا،

معالي السيد وامكيلي ميني، الأمين العام لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية،

معالي السيدة ناردوس بيكيلي–توماس، الرئيسة التنفيذية لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

معالي السيدة فرانسيسكا تاتشووب بيلوبي، مفوضة الاتحاد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتجارة والسياحة والصناعة والمعادن،

السيد أحمد بنيس، الأمين العام للمنظمة الأفريقية للمناطق الاقتصادية،

الدكتور مانويل فرانسيسكو بيدرو، رئيس مجلس إدارة منطقة لواندا–بينغو الاقتصادية الخاصة،

السادة رجال الصناعة الموقرون،

السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الشرف لي أن أنضم إليكم في هذا الاجتماع السنوي المهم بشأن المناطق الاقتصادية الخاصة الأفريقية الذي يعقد تحت عنوان: 'المناطق الاقتصادية الخاصة الأفريقية: تحفيز الاستثمار الصناعي المستدام ودمج سلاسل القيمة العالمية' .

وأود بادئ ذي بدء أن أعرب عن خالص تقديري لحكومة جمهورية أنغولا على استضافتها الكريمة لهذا اللقاء المهم للغاية.

وأود بالأخص أن أقدّم أحر التهاني لأنغولا، في هذه الأثناء التي تحتفل فيها الأمة الأنغولية بمرور خمسين عاما على استقلالها، وهي يوبيل ذهبي يعكس ما تحلت به من قدرة على الصمود لافتة للنظر، وعزم على بناء المؤسسات، والتزام استشرافي بالازدهار المشترك.

وأشيد أيضا بمفوضية الاتحاد الأفريقي، ومنظمة المناطق الاقتصادية الأفريقية، ومنطقة لواندا–بنغو الاقتصادية الخاصة على عقد هذا الحوار الذي يأتي في الوقت المناسب.

أصحاب المعالي،

السيدات والسادة الكرام،

إننا نمر حاليا بفترة تشهد انتقالا عالميا عميقا.

وفي هذه اللحظة التي نتحدث فيها، يشهد الاقتصاد العالمي تباطؤا، ويُبدي المستثمرون ترددا، وتعرف شبكات التوريد تطورا، ويعاد تعريف تدفقات رأس المال بفعل الحتمية المناخية.

وهذه الرياح المعاكسة تشعر بها أفريقيا بقوة.

وبينما بدأ الاستثمار في التعافي في بعض البلدان، تظل الاتجاهات العامة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر متفاوتة وعرضة للصدمات الخارجية.

ويواجه أكثر من عشرين بلدا أفريقيا حالة من المديونية الحرجة، حيث يدفع بعضها لخدمة الديون أكثر مما يدفعه للقطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية.

وعلاوة على ذلك، لا تزال تكلفة التمويل، في جميع أنحاء القارة، أكبر مما هي عليه في الاقتصادات المتقدمة بثلاث مرات على الأقل، وهو ما يقيّد قدرتنا على الاستثمار في البنية التحتية والأمن الطاقوي والنمو الصناعي.

لكن، ورغم التحديات، هل يمكننا بحق تأجيل تنميتنا إلى أن تتحسّن الظروف العالمية؟

والجواب على هذا السؤوال هو لا، بالطبع.

إن التصنيع بالنسبة لأفريقيا ليس خيارا، بل ضرورة لابد منها .

والسؤال المركزي هو: ما السبيل لكي نحقق التصنيع على نحو أسرع وأعمق وأكثر استدامة، بصرف النظر عن البيئة التي نعمل فيها ؟

يجب علينا، **أصحاب المعالي**، أن يكون ردنا على هذا السؤال بتعزيز الابتكار والتكامل الإقليمي والقدرة الصناعية.

ولدينا الدليل على أن تحقيق ذلك أمر ممكن.

ففي أقل من عقدين، حقق ميناء طنجة المتوسط في المغرب، على سبيل المثال، نموا ليصبح واحدا من أكثر البوابات الصناعية استراتيجية في أفريقيا، إذ يتيح لأكثر من ١٢٠٠ شركة بأن تكون موصولة بسلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، وهو ما أدى إلى توليد أكثر من ٨ مليارات دولار أمريكي من الصادرات السنوية ودعم أكثر من ١٠٠ ألف وظيفة مباشرة.

ودعوني أؤكد أن هذا الإنجاز ليس بحالة ناجحة معزولة.

فمن المنطقة الصناعية الشرقية في إثيوبيا إلى منصة ليكي في نيجيريا ومركز لواندا–بنغو في أنغولا، نرى أدلة قوية على أن أفريقيا يمكنها أن تصمّم وتبني وتشغّل منظومات بيئية للصناعة قادرة على المنافسة عالميا .

ويؤكد ذلك أن الاقتصادات الأفريقية يمكنها المنافسة والاندماج على نطاق واسع، إذا كانت تتمتع ببنية تحتية مناسبة، وبحوكمة قابلة للتنبؤ، وبالوضوح والاستقرار السياسي.

لكن اليوم، لم يعد المستثمرون يبحثون عن الحوافز فقط؛ إنهم يبحثون عن المصداقية والكفاءة والاستدامة ويد عاملة ماهرة.

وفي هذا الصدد، يجب أن تتطور مناطقنا الاقتصادية الخاصة من مناطق إنتاج محصورة إلى منظومات بيئية للابتكار وإحداث التحوّل؛ ومن جيوب صناعية معزولة إلى محركات متكاملة لسلاسل القيمة القارية.

وها نحن الآن بصدد إعادة رسم المعادلة التجارية في أفريقيا، بفضل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

فمنذ أمد بعيد، كان الاتجار مع شركاء خارج قارتنا أرخص في الغالب من الاتجار مع شركاء من جيراننا، وذلك بسبب التشتت اللوجستي واختلاف المعايير، والحواجز الجمركية.

غير أن تحديد ٩٤ سلسلة من سلاسل القيمة الإقليمية في قطاعات مثل تجهيز المنتجات الزراعية، والمستحضرات الصيدلانية، والسيارات، وتثمين المعادن، والخدمات الرقمية، يظهر مدى قوة الإمكانات المتاحة لتحقيق نمو صناعي واقتصادي.

إن حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا متدنية للغاية، ولهذا السبب تكتسي المناطق الاقتصادية الخاصة أهمية جوهرية لبناء قدرة إنتاجية عبر الحدود .

وبوسع هذه المناطق، بفضل بنيتها التحتية الحديثة والتيسير الجمركي، ربط الموردين والمصنعين عبر الحدود، وفي الوقت نفسه استحداث فرص عمل، ورعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمكين الشباب والنساء، وتسريع التصنيع الأخضر في أفريقيا .

إذاً ، كيف يمكننا تحقيق ذلك؟

اسمحوا لي أن أسلط الضوء على **ثلاث** أولويات استراتيجية لنفكر فيها .

أولا، يجب أن نوائم استراتيجيات المناطق الاقتصادية الخاصة مع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للتأكد من تحوّل هذه المناطق إلى محاور صناعية لترسيخ سلاسل القيمة الإقليمية، واستحداث فرص عمل، وتوسيع التجارة داخل أفريقيا .

ليس معقولا أن تصدّر أفريقيا المواد الخام فقط لإعادة استيرادها في شكل سلعٍ جاهزة.

فلِمَ لا يتم التكفل بالتكرير والتجميع والتغليف والابتكار هنا داخل القارة؟

فبفضل استراتيجيات متكاملة، يمكن للمناطق الاقتصادية الخاصة تحويل الأسواق المجزأة إلى ممرات قارية للإنتاج والازدهار، ومن ثم جعل علامة 'صنع في أفريقيا' ليس مجرد علامة منشأ، بل معيارا للتميّز.

ولدعم هذه الرؤية، تعكف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على وضع اللمسات الأخيرة على دراسة قارية عن معايير ومقاييس للمناطق الاقتصادية الخاصة الناجحة، وهي الدراسة التي تجريها بالتعاون مع مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبتوجيه من الدول الأعضاء .

وتستند هذه الدراسة إلى أفضل الممارسات العالمية وهي مدعومة من دراسة استقصائية شملت المناطق الاقتصادية الخاصة على مستوى القارة الأفريقية أجريت بالشراكة مع منظمة المناطق الاقتصادية الأفريقية لإقامة منصة للتقييم المشترك.

والواقع أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بصدد القيام بجولة دراسية إلى منطقة لواندا–بينغو الاقتصادية الخاصة مباشرة بعد الاجتماع السنوي لمنظمة المناطق الاقتصادية الأفريقية، بهدف إبراز أهمية الممارسات الفضلى محلية المنشأ التي تنبع من هذه القارة.

ثانيا، يجب علينا تحسين الحوكمة، وتبسيط اللوائح التنظيمية، وضمان وجود بنية تحتية موثوق بها لتقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار وجذب رؤوس الأموال طويل الأجل.

واليوم، لا يكتفي المستثمرون بمقارنة إمكانات أفريقيا بنفسها فقط،

بل إنهم يقيسون أفريقيا بالمنظومات البيئية الصناعية القائمة في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وغيرها .

لذا يجب على مناطقنا أن تقدم الكفاءة والشفافية والاستمرارية.

وفي هذا الصدد، تقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بفضل عملها في مجال الإصلاحات والجمارك الرقمية، بمساعدة البلدان على خفض تصوراتها للمخاطر كيما تتدفق الاستثمارات إلى حيث توجد الفرص بالفعل، أي في جميع أنحاء أفريقيا .

ثالثا، يجب علينا أن نستثمر في شعب أفريقيا، الذي يمثل ميزتنا التنافسية الأكبر، وذلك بتعزيز مهاراته وقدراته الرقمية وقدرته على الابتكار للدفع بصناعات الغد قُدما.

ولهذا السبب، تعكف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على التعاون مع الحكومات والمؤسسات الإقليمية والشركاء من القطاع الخاص لبناء محاور ابتكار رقمية، وتعزيز الحلول الصناعية المراعية للمناخ، وتوسيع برامج التدريب التي تمكّن للشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال المحليين.

وفي ختام كلمتي هذه، أود، **أصحاب المعالي**، أن أؤكد مجددا أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تظل، كما عهدناها دائما، ملتزمة بمواصلة العمل معكم لضمان تحوّل هذه المناطق إلى مراكز قوية للتصنيع وتوليد القيمة وإيجاد فرص العمل.

وأنا على ثقة تامة من أننا سنتمكن، بعملنا سويا، من ضمان تحوّل هذه المناطق بحق إلى مناطق خاصة ليس بالاسم فقط، بل بمساهمتها المستمرة في مسار أفريقيا التنموي.

أشكركم جميعا على حسن إصغائكم.